بعد عقده لجولة مفاوضات حاسمة.. والانتخابات القادمة بعد 4 أشهر

تونس: العريض يتأهب لإعلان حكومته ... والزبيدي يطالب بعودة الجيش لثكناته

تونس - «وكالات»: عقدت امس في العاصمة التونسية جولة مفاوضات حاسمة لتشكيل الحكومة الجديدة التي قال سياسيون إن الإعلان عنها سيكون اليوم الخميس على اقصى تقدير.

واجتمع رئيس الحكومة المكلف علي العريّض امس الاول بممثلي ستة أحزاب وكتل برلمانية هي النهضة، والمؤتمر من اجل الجمهورية، والتكتل من اجل العمل والحريات، وحركة ووفاء، والحرية والكرامة، والتحالف الديمقراطي، في محاولة لحسم نقاط الخلاف بشأن الحقائب الوزارية والبرنامج السياسي.

وقال العريّض الثلاثاء إن المفاوضات تتقدم بصورة إيجابية، لكنه لم يشر إلى تاريخ محدد للإعلان عن الحكومة الجديدة، مشككا في الأسماء التي يجري تداولها.

وكان العريض -وهو وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة- قد تلقى يوم 22 فبراير الماضي خطاب التكليف من الرئيس منصف المرزوقي، ويتعين عليه تقديم عرض حكومته عليه قبل انتهاء المهلة القانونية السبت القادم.

وقال إن هناك حرصا على تحييد وزارات السيادة الثلاث «الدفاع والخارجية والعدل»، مؤكدا في هذه الأثناء أن مدة عمل الحكومة المرتقبة لن تتجاوز نهاية العام الحالي.

ووفقا لمصادر من الأحزاب المشاركة في المفاوضات، بات الإعلان عن الحكومة وشيكا. وقال رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة عامر العريض مساء الثلاثاء في برنامج حواري على التلفزيون الرسمي، إن الإعلان عن الحكومة الجديدة سيكون الخميس على أقصى تقدير.

وقبل ذلك، قال رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر إن الإعلان عن الحكومة سيتم خلال 48 ساعة على الأكثر.

وأضاف بن جعفر -وهو رئيس حزب التكتل- في تصريحات له في باريس حيث التقى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إن الانتخابات القادمة ستكون في الفترة بين نهاية أكتوبر ومطلع نوفمبر القادمين.

من جهته، قال وزير الفلاحة في الحكومة المستقيلة محمد بن سالم إن بعض النقاط ما زالت عالقة رغم تقدم المفاوضات، في حين أكد القيادي بحزب المؤتمر طارق الكحلاوي أن خمسة أطراف مستعدة مبدئيا للمشاركة في الحكومة، وأضاف أن حزبه قلص مشاركته في الحكومة المرتقبة.

وكان ممثلو حركة وفاء التي يرأسها عبد الرؤوف العيادي قد انسحبوا من الاجتماع الذي عقد الثلاثاء مع العريض، احتجاجا على مناقشة توزيع الحقائب قبل الاتفاق على البرنامج السياسي للحكومة. لكن الحركة قالت إنها انسحبت فقط من هذا الاجتماع، وإنها مستمرة في المفاوضات.

علي العريض

وتقلت رويترز عن مصدرين من الائتلاف الحاكم أن الأطراف المتفاوضة اتفقت على تولي الدبلوماسي عثمان الجرندي وزارة الخارجية بدلا من رفيق عبد السلام، وعبد الحق الأسود وزارة الدفاع بدلا من عبد السلام الزبيدي «مستقل» الذي تردد أنه طلب إعفاءه.

وقال الصحفي صالح عطية للجزيرة إن نسبة التغيير في الحكومة المرتقبة مقارنة بحكومة حمادي الجبالي المستقيلة تقارب 50 في المئة، مشيرا إلى استمرار 13 وزيرا ومساعد وزير، وانضمام 12 -بينهم وزراء مستقلون- للخارجية والدفاع والعدل.

وشدد مفاوضون على أن يتصدر برنامج الحكومة المنتظرة ضمان الأمن ومقاومة الغلاء والتنمية الاقتصادية في المناطق الأقل حظا. في المقابل، قال الائتلاف المعارض «الاتحاد من أجل تونس» إن تشكيل الحكومة الجديدة لن يحل الأزمة السياسية في البلاد، منتقدا ما سماه منطق المحاصصة السياسية في تشكيل هذه الحكومة.

وعلى صعيد منفصل قال وزير الدفاع المستقيل عبد الكريم الزبيدي ان الجيش التونسي منهك وتقلصت جاهزيته بعد عامين من الثورة وانه يتعين أن يعود للثكنات ويركز جهوده على حماية حدود البلاد التي تهددها جماعات إرهابية.

وقال الزبيدي في وقت متأخر ليل الثلاثاء على قناة نسمة التلفزيونية «المؤسسة العسكرية منتشرة منذ أكثر من عامين..الآن الجاهزية نقصت بسبب نقص التدريب المستمر».

ويزيد هذا التصريح مخاوف التونسيين من غياب الامن في المناطق الداخلية والحدود مع تزايد نشاط جماعات إسلامية متطرفة.

وكان من المرجح ان يبقى الزبيدي في منصبه لكنه قال انه خرج من منصبه بسبب ضبابية الموقف السياسي في الاشهر الاخيرة وعدم وضوح موعد للانتخابات. وقالت مصادر لرويترز ان عبد الحق الاسود الذي لا ينتمي الى اي حزب سياسي سيخلف الزبيدي.

وينسب كثير من التونسيين للزبيدي فضل تحييده للمؤسسة العسكرية وابعادها عن الحياة السياسية.

وقال الزبيدي «المكان الطبيعي للجيش هو الثكنات وعلى الحدود خصوصا اننا نواجه العديد من المخاطر على الحدود» في اشارة الى مواجهة تنظيمات إرهابية على الحدود مع ليبيا والجزائر.

وفي الاشهر الاخيرة اشتبك الجيش والامن عدة مرات مع جماعات اسلامية متطرفة على الحدود مع الجزائر وليبيا. والقي القبض على عدد من المسلحين وتم ضبط اسلحة.

والاسبوع الماضي مدد رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي حالة الطوارئ لمدة ثلاثة اشهر وهو قرار يعارضه الزبيدي على ما يبدو.

لإرغامهم على التصويت لصالح قانون العزل السياسي

ليبيا: الأمن ينجح في فك حصار «الإخوان» لنواب «المؤتمر»

جانب من جلسة سابقة للمؤتمر الوطني

طرابلس - «وكالات»: نجحت قوات الأمن الرئاسية الليبية في فك الحصار عن رئيس وأعضاء المؤتمر الوطني بعد أن اقتحم مسلحون مقر المؤتمر الوطني العام الجديد لإرغام أعضاء المؤتمر على التصويت لصالح قانون العزل السياسي في ليبيا.

وكان مسلحون يعتقد انهم تابعون للإخوان المسلمين قد طوقوا مقر المؤتمر الوطني الليبي العام وحاصروا أعضاءه.

ويحرم مشروع القانون الذي اقترح في ديسمبر المسؤولين في عهد الرئيس السابق معمر القذافي والمرتبطين بهم من العمل السياسي.

وفي أحدث مثال على اضطراب الوضع في ليبيا، قال رئيس الوزراء الليبي علي زيدان إن المحتجين رفضوا السماح لأعضاء المؤتمر الوطني الليبي العام بالمغادرة. وأضاف انه أمر قوات الأمن بتطويق المنطقة لكن دون استخدام القوة.

وبعد عدة ساعات قال عبدالرحمن الشاطر، احد أعضاء المؤتمر، إن المحتجين سمحوا للمشرعين الذين يبلغ عددهم نحو 100 بالمغادرة.

وقال لوكالة «رويترز»: «أخيرا سمح لنا جميعا بالعودة لديارنا الآن. لقد رحل المحتجون». وأضاف أن رئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف كان بداخل المبنى.

وكان من المقرر أن يصوّت المشرعون على مشروع القانون قبل أن يقرروا تأجيل التصويت في الوقت الذي كان يتجمع فيه المحتجون في الخارج للمطالبة بإقراره.

وهذا القانون مثير للجدل لأنه قد يعزل سياسيين مثل المقريف وهو سفير سابق لدى الهند وانشق عن نظام القذافي في ثمانينات القرن الماضي. وأصبحت المباني الحكومية ومنشآت النفط مقاصد للاحتجاجات في ليبيا، حيث تكافح الحكومة لفرض القانون والنظام على البلاد المتنامية الأطراف والتي يشوبها الانقسام وانتشار الأسلحة.

على خلفية قرار النسور رفع أسعار الوقود

الأردن: مشادات كلامية ومعارك .. داخل البرلمان

جانب من مشاجرة في البرلمان الأردني (نقلا عن سي إن إن)

عمان - «وكالات»: شهدت جلسة عقدها البرلمان الأردني صباح الأمس فوضى عارمة، تخللها مشادات كلامية واحتكاك محدود بسبب توجيه اتهامات لرئيس الحكومة، عبدالله النسور، على خلفية مداخلة توضيحية منه لتبرير قرار الحكومة رفع أسعار الوقود.

ورفع رئيس مجلس النواب بالإنابة، النائب خليل عطية الجلسة، عقب اشتباك لفظي وجسدي محدود، خلال مداخلة النسور الذي كان يرد فيها على استفسارات النواب المتعلقة بقرار الحكومة رفع أسعار الوقود الأسبوع الماضي.

وعبر النسور عن غضبه، مطالبا بوقف الهجوم عليه حيث اتهمه النائب زيد الشوابكة بالفساد.

ورفض النسور كلام النائب الشوابكة مطالبا رئيس المجلس بوقفه، مشيرا الى تحديه ان يكون هناك إثبات واحد على فساده.

وعلق النائب بسام المناصير من كتلة الوفاق، عما حصل في المجلس، بقوله: «إنه أمر مخجل ودليل إفلاس أخلاقي في هذه المرحلة السياسية التي تمر بها البلاد».

واعتبر أجواء مجلس النواب تعكس توجهات نواب «عشيرة» وليس نواب وطن، قائلا: «نحن ضد قرار النسور، لكننا لسنا مع الاستقواء على الدولة بهذه الطريقة، فالذي حصل «زعرنة» وبلطجة».

ويشار إلى ان 92 نائبا وقعوا في وقت سابق على مذكرة لرئيس الحكومة تطالبه بالتراجع عن قرار رفع أسعار الوقود، فيما بدأ النسور في جلسة النواب بإلقاء ما وصفه نواب ببيان وزاري.

ووقع اعتداء آخر لنائب على زميل له عقب الجلسة، بمنفضة سجائر، ما أدى إلى إصابته، بحسب مصادر في المجلس.

ويذكر أن مجلس الوزراء توافق على عدم التراجع عن قرار رفع أسعار المشتقات النفطية، في جلسته التي انتهت صباح الأمس، برئاسة النسور.

كما لم تسفر مشاورات أطلقها الديوان الملكي قبل أسبوعين مع الكتل النيابية في المجلس النيابي السابع عشر، عن تسمية رئيس حكومة جديد خلفا للنسور الذي صدرت إرادة ملكية في وقت سابق باستمراره في عمل حكومة تصريف الأعمال لحين الانتهاء من المشاورات.

اليمن: استهداف جديد لخط أنابيب نفط مأرب

صنعاء - «وكالات»: تعرض مجدداً أنبوب نفط في محافظة مأرب، شمال شرق اليمن، لأعمال تخريبية ما أدى لإشتعال النيران في الأنبوب، في استمرار لأعمال التخريب التي طالت قطاع النفط اليمني وبلغت خسائرها نصف مليار دولار العام الماضي.

ونقلت صحيفة 26 سبتمبر الرسمية عن مصادر محلية إن عناصر تخريبية قامت مساء امس الاول، بتفجير أنبوب النفط في نقطة كيلو 93 بمديرية صرواح مسببا إشتعال حريق كبير في الخط.

وتتعرض أنابيب ضخ النفط في اليمن للتفجير في محافظتي شبوة ومأرب من قبل مسلحين قبليين يطالبون السلطات بمطالب مختلفة منها الإفراج عن محتجزين لديها أو فدية مالية، في أعمال تخريبية قالت الحكومة اليمنية أن تكلفتها بلغت نحو 500 مليون دولار، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي.

كار: سنتقدم باحتجاج شديد اللهجة لإسرائيل حال اكتشاف استغلالها لأوراقنا الثبوتية

أستراليا تنفي تورط أحد رعاياها في اغتيال المبحوح

سيدني - «وكالات»: قال وزير الخارجية الاسترالي بوب كار امس ان بلاده لا تملك أي ادلة على أن بن زيجير الذي يحمل الجنسيتين الاسترالية والإسرائيلية ويشتبه انه جاسوس لإسرائيل تورط في اغتيال محمود المبحوح مسؤول شراء الاسلحة في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في دبي.

وأضاف كار أن استراليا لم تجد اي ادلة على سوء استخدام زيجير لأي من جوازات السفر الاسترالية المتعددة التي استخرجها باسماء مختلفة. ومات زيجير في سجن إسرائيلي في عام 2010.

ولكن الوزير قال إن قضية زيجير جددت تساؤلات عن جوازات السفر الاسترالية التي يحملها مزدوجو جنسية يعملون لحساب حكومات أجنبية. وقال أن استراليا ستتقدم باحتجاج شديد اللهجة لإسرائيل إذا اكتشفت انها استغلت جواز سفر استراليا في أنشطة تجسس.

وقال كار الذي اعلن تقريرا لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة بشأن القضية «لدينا مصادرنا الخاصة. ليس لدى اي منها معلومات حتى الآن عن إساءة استخدام أحد جوازات سفره. ولكننا نولي هذا الاحتمال اهتماما كبيرا».

والقي القبض على زيجير في فبراير 2010. وفي هذا الوقت تقدمت استراليا بشكوى لإسرائيل بعدما اتضح استخدام جوازات استرالية في مهمة لاغتيال المبحوح في دبي التي اتهمت إسرائيل بانها وراءها.

وفي 19 فبراير من نفس العام اكدت إسرائيل لأول مرة أن الامر يتعلق بزيجير الذي ورد اسمه في وقت سابق في تقرير تلفزيوني بثته هيئة الاذاعة والتلفزيون الاسترالية.

وفي وقت لاحق ربط احد محامي زيجير بين موكله وجهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد».

ولا تزال قضية زيجير تخضع لقرار بحظر النشر في إسرائيل.

وكشف تحقيق قضائي في إسرائيل ان زيجير «34 عاما» شنق نفسه في دورة المياه بزنزانته التي كانت تخضع لحراسة مشددة في ديسمبر كانون الأول 2010.

وأمر كار بإجراء تحقيق في القضية الشهر الماضي وأعلن انه سيطلب من الحكومة الإسرائيلية تفاصيل عن كيفية انتحار زيجير -وهو اب لطفلين- في زنزانة يفترض انها مجهزة لمنع شاغليها من الانتحار.

واجيبت وفاته نظريات مؤامرة في البلدين.

وذكر كار إن إسرائيل لم تستجب لطلبات بتقديم معلومات كما لم تذكر سببا لعدم الرد. ولايزال المسؤولون وأجهزة للمخابرات في استراليا تجهل سبب سجن زيجير والاتهامات التي كانت موجهة إليه باستثناء ان عقوبتها تصل إلى السجن 20 عاما.

وقالت إسرائيل انه سجن تحت اسم مستعار تجنبا لتعريض مصالح البلاد الوطنية لاي ضرر بالغ. وأوضح كار أن زيجير اقام في إسرائيل لمدة عشرة أعوام وأكد انه عمل لحساب الحكومة الإسرائيلية لكنه لم يذكر ماذا كان يعمل في المخابرات. وقال كار «هناك الكثير من الامور الغريبة في هذه القضية».

دعوات أممية لتشكيل كتيبة للتدخل السريع

الكونغو: عشرات القتلى بعد تجدد المعارك بين الجيش والمتمردين

الكونغو - «وكالات»: قالت وكالات إغاثية إن ما لا يقل عن سبعين شخصا قتلوا وفر آلاف آخرون من ديارهم بعد أيام من المعارك التي دارت بين المتمردين والقوات الحكومية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسط دعوات أممية لتشكيل كتيبة للتدخل السريع.

ونقلت منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية عن عمال الصليب الأحمر المحلي قولهم إن سبعين شخصا قتلوا، وإن الوضع خطير للغاية.

وأشارت المنسقة الطبية للمنظمة كوري كيك إلى أن مستشفى مليئا بالجرحى المدنيين تعرض للقصف أوائل الأسبوع، وأن بعض المنازل أحرقت.

غير أن مسؤولا محليا أكد أن ما يصل إلى مائتي شخص قتلوا أو فقدوا بعد المعارك، وأن أكثر من 300 منزل تعرضت للتدمير.

وكانت المعارك قد بدأت بين الجيش ومليشيات تحالف الشعب من أجل كونغو حرة ذات سيادة الأسبوع الماضي في بلدة كيتشانغا التي قال الجيش الكونغولي إنه تمكن من طرد مقاتلي المليشيات منها الاثنين الماضي.

من جانبها، قالت الأمم المتحدة أمس إن أكثر من عشرة آلاف شخص تجمعوا حتى اليوم خارج قاعدة الأمم المتحدة في كيتشانغا طلبا للحماية من المعارك.

فارون من معارك الكونغو

وفي ظل هذه التطورات، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مجلس الأمن لتعزيز سريع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تشكيل كتيبة تدخل سريع، ولكن بعض الدول تساءل عن جدوى تلك القوة.

وقال بان «ادعو المجلس إلى السماح بنشر هذه الكتيبة وتقديم الدعم السياسي الضروري لها»، موضحا أن الوحدة المؤلفة من 2500 عنصر ستكون قادرة على شن عمليات دفاعية ضد المجموعات المسلحة التي تهدد السلام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسب تعبيره.

ولكن هذا الطلب واجه بعض الاعتراضات والشكوك من قبل بعض الدول، فبينما أبدت روسيا اعتراضات «مبدئية»، تحدثت الدول التي توفر قوات لعمليات حفظ السلام مثل غواتيمالا وباكستان، عن مخاطر قيام عمليات انتقامية ضد قوات حفظ السلام.

وأعربت الولايات المتحدة عن شكها في القدرات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكان سفير الكونغو لدى الأمم المتحدة انياس غاتا مافيتا قد دعا مجلس الأمن إلى «اتخاذ قرار سريع يسمح بتغيير مهمة بعثة الأمم المتحدة من خلال مهمة أقوى»، والسماح بنشر سريع لكتيبة تدخل «تكون صلاحيتها فرض السلام».

يشار إلى أن الكونغو الديمقراطية شهدت العام الماضي معارك شرسة بين القوات الحكومية ومتمردين ينتمون إلى حركة «إم23» التي ينتمي أغلبهم إلى قبيلة التوتسي.

وكانت الحركة قد اندمجت عام 2009 في جيش الكونغو، ولكنها انفصلت مرة أخرى متهمة كينشاسا بعدم الوفاء بتعهداتها.